

# مجتمعاتهم

## المكسيك: زلزال بقوة 7,1 درجات

أدى زلزال بلغت شدته 7,1 درجات على مقياس ريختر في جنوب شرقي المكسيك إلى سقوط قتيل واحد على الأقل وإلى بعض الأضرار. وكان المركز الوطني لرصد الزلازل أعلن أولاً أن زلزالاً تقدر شدته بـ6,9 درجات وقع في جنوب شرقي البلاد، لكنه ذكر بعد ذلك أن شدة الهزة بلغت 7,1 درجات، وحدد مركزه على مسافة 11 كيلومتراً جنوب شرقي أكابولكو في ولاية غويريرو بجنوب شرقي المكسيك، وكان مركز أميركي حذر من خطر حدوث تسونامي في المحيط الهادئ، لكنه أكد في وقت لاحق أن خطر مد بحري لم يعد قائماً.

(فرانس برس)

## إندونيسيا: 41 قتيلاً في حريق داخل سجن

لقي ما لا يقل عن 41 سجيناً حتفهم وأصيب 80 إثر نشوب حريق هائل داخل سجن مكتظ بالقرب من العاصمة الإندونيسية، جاكارتا، أمس الأربعاء. وقال قائد شرطة جاكارتا، فاضل عمران، للصحافيين بالقرب من مكان الحادث إن رجال الإطفاء استغرقوا نحو ساعتين لإخماد الحريق، والمئات من رجال الشرطة والجيش انتشروا حول المجمع لمنع السجناء من الفرار. وأظهرت لقطات تلفزيونية رجال الإطفاء يكافحون من أجل السيطرة على الحريق، بالتزامن مع تصاعد دخان أسود إلى السماء. وأضاف عمران: «الوضع بات تحت السيطرة الآن».

(أسوشيتد برس)

# بلجيكا وهولندا طريقتان للكوكايين

عام 2016 زاد الإمدادات مع ظهور مجموعات في مناطق مختلفة تتنافس للسيطرة على إنتاج الكوكايين، ما حفز سوق الكوكايين الأوروبي بعدما غيرت التنظيمات الإجرامية الأوروبية استراتيجيتها وشكلت تحالفات بلا وسطاء مع التشكيلات والشراكات الجديدة في كولومبيا.

(فرانس برس)

«يوروبول» أن 65,6 طناً من الكوكايين صُبيحت في أنتويرب عام 2020، بينما صادرت بلجيكا وألمانيا كمية 23 طناً من المخدرات كانت مخبأة في حاويات للشحن البحري في شباط/ فبراير الماضي فقط، وهو رقم قياسي. واعتبر التقرير أن «اتفاق السلام الذي أبرم بين متمردي القوات الثورية المسلحة الكولومبية (فارك)» والحكومة الكولومبية

لإدخال المخدرات إلى هولندا تحديداً. وأورد التقرير الذي وضع بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة أن «مركز سوق الكوكايين في أوروبا انتقل إلى الشمال، وأن تزايد استخدام الحاويات لنقل البضائع بالاعتماد على القدرات الكبيرة لمحطات موانئ أنتويرب وروتردام وهامبورغ عزز دور هولندا كمناطق عبور». وأوضحت

كشف تقرير لوكالة الشرطة الأوروبية (يوروبول)، أول من أمس الثلاثاء، أن بلجيكا وهولندا أصبحتا محورين رئيسيين في تهريب الكوكايين إلى أوروبا، بدلاً من إسبانيا. وأشار إلى أن المنظمات الإجرامية تستغل زيادة إمدادات الكوكايين، لا سيما من كولومبيا، لاستخدام موانئ مدينة روتردام الهولندية ومدينة أنتويرب البلجيكية ومدينة هامبورغ الألمانية



(يوكلاس ماينيريلك/ فرانس برس)

# جرائم قتل النساء في الكويت

الكويت. خالد الخالدي

## تخاذل أممي

تقول الأكاديمية نورة المطيري: «تموت النساء في صمت، إذ ترتكب جرائم ضدهن كل شهر تقريباً، ويتعرضن لعنف أسري واعتداءات يومية، في حين تخرج فتيات إلى الساحات تحت شمس حارقة للاحتجاج على أوضاعهن السيئة، لكن أجهزة الدولة لا تهتم»، مطالبةً أجهزة الأمن بالتعامل الجدي في البلاغات المقدمة.

أكد النائب السلفي المستقل عضو لجنة المرأة صالح ذياب المطيري أنه سيجاول تقديم اقتراح جديد لإلغاء المادة 153 من قانون الجزاء، ومحاولة فرض قوانين أكثر صرامة تجاه العنف ضد المرأة. وتعتقد ناشطات نسويات كثيرات تحدثن إلى «العربي الجديد» بأن «سكوت مجلس الأمة الذي يحتفي غالبية نوابه إلى قبائل محافظة، على جرائم قتل النساء يرتبط بوجود جرائم قتل مماثلة في مناطق قبلية وبدوية. من هنا لا يريد هؤلاء النواب فتح الباب أمام إشكالات اجتماعية مع ممثلي هذه المناطق».

من الناشطات أن «الجرائم التي شهدتها الكويت أخيراً ليست جرائم شرف تنطبق عليها المادة 153 من قانون الجزاء بل جرائم عنف أسري مبني على منظومة أبوية». وتقول الناشطة النسوية والباحثة إسراء العميري لـ«العربي الجديد» إن «ثقافة المجتمع المستندة إلى النظام الأبوي والتي تعزز الأدوار النمطية المستندة إلى تحديد الجنس شكلت أسباب الجرائم التي ارتكبت ضد المرأة أخيراً، إلى جانب اتخاذ مؤسسات الدولة المعنية برفع الوعي المجتمعي بعدالة الفارق بين الرجل والمرأة، وضعف وغياب آليات الحماية الفعالة التي توفرها المؤسسات». وتعتقد العميري القوانين والسياسات والممارسات الرسمية التي ترعى ثقافة العنف القائم على الفارق بين الرجل والمرأة. وتعزو صمت النخب السياسية ونواب مجلس الأمة وإدانتهم الجرائم بـ«استنحاء» إلى «أن قضايا المرأة ليست أولوية لديهم باختلاف توجهاتهم ومعتقداتهم، وقضايا العدالة بين الرجل والمرأة ليست جذابة لغالبية شرائح الناخبين، بل قد تطرد أصواتهم لأن ثقافة المجتمع السائدة التي لم تضطلع الدولة بدورها في تغييرها، ترى أساساً هذا النوع من الممارسات وتباركه». وكان عدد من نواب مجلس الأمة الذين ينتمون إلى تيارات إسلامية ومحافظة، ندوا بجرائم قتل النساء، فيما

علم أنها اتصلت بالشرطة واستندت بها بسبب سجن شقيقها لها طوال شهرين. وأبلغ الشرطيون الشقيق القاتل حين طرقت باب منزل عائلته بأن شقيقته قدمت شكوى ضده، فأغلق الباب بسرعة وذهب لطنعها بسبب غضبه منها. ثم تدخلت الشرطة لاعتقاله. وشهدت الكويت جرائم قتل نساء أخرى هذا العام، إذ نفذ شاب سوري عملية قتل مزدوجة لوالدته الكويتية وشرطي لاحقه في الشارع، قبل أن يريده عناصر الأمن بإطلاق النار عليه خلال مقاومته لهم. أيضاً أوقف شاب معلمة لدى وجودها مع أبنائها، وخطفها وقتلها في قضية أطلق عليها اسم «جريمة صباح السالم». وأصدر القضاء حكماً أولياً فيها بإعدام الشاب بتهمة الخطف والقتل والشروع في القتل. ونظمت ناشطات نسويات حملات احتجاج عبر الإنترنت، ونزلت بعضهن إلى الشوارع لرفع الصوت في قضايا العنف ضد المرأة. كما أنشأت أخريات مجموعات ضغط لإلغاء المادة 153 من قانون الجزاء الكويتي الصادر عام 1960 والتي تنص على أنه «إذا فاجأ رجل زوجته أو ابنته أو أمه أو أخته في حال تلبس بارتكاب زنى، أو قتل إحداهن فوراً أو من يرتكب فاحشة الزنى معها أو قتلها سوية، يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز ثلاثة أعوام ودفع غرامة، أو بإحدى هاتين العقوبتين». وترى مجموعة

تواصل جرائم قتل النساء في الكويت من قبل أقربائهن، وآخرها ثلاث خلال أقل من أسبوعين، ما دفع ناشطات نسويات وحقوقيين إلى تنظيم احتجاجات طالبوا فيها مجلس الأمة (البرلمان) بفرض قوانين أكثر صرامة لمعاقبة مرتكبي أعمال التعنيف، وبتخاذ أجهزة الأمن إجراءات حازمة في ظل مواجهتها اتهامات بغض النظر عن قضايا تعنيف أسري كثيرة عبر رفض تدوينها في محاضرهما، ومحاولة عناصرهما إجبار المرأة التي تعرضت لتعنيف على عقد صلح داخل مراكز الأمن. في 24 أغسطس/ آب الماضي، قتل رجل والدة زوجته البالغة 68 من العمر بثلاث أعيرة نارية أطلقها من مسدس أثناء ملاحقته زوجته ووالدتها على طريق إسبيلات الاحمدى السريع (جنوب). ثم أوقفته أجهزة الأمن في منطقة الوفرة الزراعية المحاذية للحدود مع السعودية. وبعد ثلاثة أيام، طعن رجل زوجته في منطقة العارضية (وسط) بعدما ضربها، ما أدى إلى وفاتها، وفق ما أكدت وسائل إعلام، قبل أن يسلم نفسه إلى أجهزة الأمن. أما جريمة القتل الثالثة فشهدت طعن شاب من فئة «البدون» شقيقته في منطقة تيماء بمحافظة الجهراء (شمال)، بعدما



